

## القدس في سبيلها لضياع ذاكرتها التاريخية..

د. محمد صابر عرب

لعل العودة إلى عام ١٩٩٣، تعد بداية لعمليات الحفر الجارية بالقرب من المسجد الأقصى، حينما أصدرت المحكمة العليا في إسرائيل ١٩٩٣/٩/٢٣، قراراً بعدة أمور تشكل في مجملها اعتداء صارخاً على الحقوق التاريخية والقانونية للمدينة المقدسة، وبقراءة فاحصة لما أصدرته المحكمة العليا الإسرائيلية يتضح أن حكم المحكمة أقر الآتي:

١- جعل الحرم القدسي الشريف بمثابة جزء من دولة إسرائيل تطبق عليه القوانين والتشريعات الإسرائيلية كافة، وقد أوصت المحكمة بإصدار تعليمات إلى إدارات التخطيط والبناء والآثار بالقيام بمهامها حفاظاً على الهوية الإسرائيلية، كما أوصت المحكمة بحق اليهود في دخول المسجد الأقصى ومنع أية أعمال بناء أو ترميم تقوم بها دائرة الأوقاف الإسلامية في ساحات الحرم القدسي.

٢- أخذت المحكمة بوجهة نظر من أسموا أنفسهم بجماعة أمناء جبل الهيكل، الذين كانوا قد رفعوا قضية أمامها تستهدف الحفاظ على التراث الحضاري

اليهودي لمدينة القدس باعتباره تراثًا إسرائيليًا. وأقرت المحكمة لهم بالوصاية دون غيرهم على الحرم القدسي الشريف، الذي أطلقت عليه المحكمة "جبل البيت".

٣- أكدت المحكمة على أهمية جبل البيت وقدسيته بالنسبة للشعب اليهودي منذ ٣٠٠٠ عام، بينما قالت أن هذا المكان قد أصبح مقدسًا للمسلمين منذ ألف وأربعمائة عام!!، ويأتي في قدسيته بعد مكة المكرمة والمدينة المنورة. وهذا يعني من وجهة نظر المحكمة بأفضلية المسجد الأقصى عند اليهود على قدسيته عند المسلمين.

٤- لقد طلبت المحكمة من الإدارة الإسرائيلية ضرورة تكثيف المراقبة الصارمة على كل موقع أثري. ووجهت اللوم إلى الحكومة الإسرائيلية التي أغفلت العناية بالحفريات الأثرية وتغاضت عن عمليات خرق القانون!! في المواقع الأثرية من جانب إدارة الأوقاف الإسلامية.

ولعل الإعلام العربي وقتئذ لم ينتبه إلى خطورة هذه القضية وحكم المحكمة الذي جاء في ٩٩ ورقة من القطع الكبير باللغة العبرية، وقد رأت الحكومة الإسرائيلية وقتئذ ضرورة الالتزام بقرار المحكمة حفاظًا على هوية الشعب الإسرائيلي.

إن هذا الحكم وما نجم عنه من سياسات تستهدف إبادة كل التراث الإنساني للمدينة المقدسة مع إبراز التراث الإسرائيلي يعد عملية سرقة منظمة تحت أعين العالم وأمام كل الجهات الدولية المعنية بالحفاظ على التراث الإنساني، وخصوصاً منظمة اليونسكو، التي يأتي هذا العمل في مقدمة مهامها الحضارية والإنسانية.

لقد تغاضت المحكمة عن الحقائق التاريخية والحضارية والقانونية، فالعرب هم الذين بنوا هذه المدينة المقدسة وعاشوا فيها منذ أكثر من خمسة آلاف عام، وقد أجمع المؤرخون على أن أول من سكن القدس وعمرها هم اليبوسيون العرب، ودعواها بيبوس ثم لحقهم الكنعانيون رغم ما كانت تتعرض له المدينة في بعض الفترات من اعتداءات وغارات من شعوب مجاورة، لكن سرعان ما كان يعود إليها طابعها العربي، إلى أن دخلها عمر بن الخطاب قبل ما يزيد عن ١٤٠٠ عام بعد أن أعطى لأهلها الأمان بموجب عهده العمرية الشهيرة التي أعطاها لـ "صفرونيوس" بطريركها والتي أمن بموجبها المسيحيين في القدس على مقدساتهم وممتلكاتهم و حقوقهم الدينية كافة.

لقد حظيت القدس بعناية المسلمين في عهودهم المختلفة فرعوها حق الرعاية وحافظوا على مقدساتها الإسلامية والمسيحية، وقد ظلت عمليات الإعمار من جانب الأوقاف الإسلامية للمسجد الأقصى وقبة الصخرة المشرفة

تواصل وخاصة بعد الحريق الذي امتدت به يد العدوان الصهيوني للمسجد الأقصى سنة ١٩٦٩م، ثم تواصلت عمليات الإعمار. لكن الإدارات الإسرائيلية راحت تضع سلسلة من العقبات في سبيل إعاقة الإعمار بل أقدمت بجرأة كبيرة على هدم أحياء إسلامية بأكملها وانتهاك حرمة المحاكم الشرعية وعزل المدينة المقدسة عن بقية الأراضي الفلسطينية ومنع المصلين من الوصول إلى أماكن العبادة وبخاصة الحرم القدسي الشريف، وفرض الضرائب الباهظة بغرض تهجير المواطنين وتغيير البنية السكانية والديمغرافية للمدينة المقدسة وبناء العديد من المستوطنات حول المدينة وداخلها.

لقد أقدمت الإدارة الإسرائيلية على القيام بعمليات حفرية حول أسوار الحرم الشريف والدخول تحت أساساته بغية هدمه بعد أن فشلت في ذلك بالحريق الذي أشعلته عام ١٩٦٩م، كما تعرضت المدينة لهجمة شرسة من المتطرفين اليهود الذين استولوا على كثير من العقارات السكنية الخاصة والموقوفة وأنشأوا في بعضها المدارس اللاهوتية إعمالاً لإعلان إسرائيل في ١٩٦٧/٦/٢٧، باعتبار القدس الشرقية عاصمة أبدية لإسرائيل.

وبالرغم من القرارات الدولية التي أصدرتها عصبة الأمم وهيئة الأمم المتحدة ومنظمة اليونسكو بالحق القانوني والتاريخي للمسلمين والعرب في المدينة المقدسة إلا أن إسرائيل ضربت عرض الحائط بكل هذه القرارات الدولية

ثم يأتي قرار المحكمة الإسرائيلية الصادر في ١٩٩٣/٩/٢٣، بمثابة دستور التزمت به كل الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة منذ هذا التاريخ. كما أن هذا القرار شجع الجماعات اليهودية المتطرفة بالتمادي في أعمالها الاستفزازية واعتداءاتها المتكررة على الممتلكات والحقوق القانونية للمسلمين والمسيحيين.

وإذا كانت الحكومة الإسرائيلية قد أصدرت تعليمات باستمرار عمليات الحفر بالقرب من المسجد الأقصى فإن ذلك يعد سياسة إسرائيلية متواصلة تستهدف هدم المسجد العتيق باعتباره رمزاً دينياً وحضارياً، حتى لا يبقى للعرب والمسلمين حجة في إثبات هوية المدينة المقدسة.

وفي الوقت الذي تقوم فيه إسرائيل بهذه العمليات الإجرامية فإنها قد منعت عمليات الترميم للأحياء العربية وأماكن العبادة فيها، بل راحت تواصل تغيير الملامح الحضارية والتاريخية للمدينة المقدسة.

وإذا كان العرب يمرون بمنعطف تاريخي خطير أفقدهم دورهم وتأثيرهم سواء بسبب العراق أو فلسطين أو السودان، لكن تبقى قضية القدس هي أم القضايا باعتبارها رمزاً دينياً وحضارياً، ليس ملكاً للفلسطينيين وحدهم؛ وإنما هو ملك للعرب والمسلمين والسكوت عما يحدث في المدينة المقدسة يعد جريمة إنسانية وحضارية سوف يتحمل العرب خصوصاً مسئوليتهم التاريخية عنها.

إن القضية في حاجة إلى أن يجتمع الملوك والرؤساء العرب في اجتماع طارئٍ تحدد القدس كموضوع أساسي على أن تمارس الأنظمة العربية ضغوطها السياسية والاقتصادية على المستويات كافة، فالقضية - جد - خطيرة ولا يمكن حلها بإصدار البيانات الإعلامية التي أضاعت كثيراً من الحقوق العربية، بل من الواجب البحث عن صيغة قانونية تستهدف حل الكثير من المشاكل المتعلقة وخصوصاً المقدسات الإسلامية عموماً في المدينة الواقعة تحت نير الاحتلال الإسرائيلي لأن الكثير منها تولت إسرائيل إدارته وقد خضع كله تحت الإدارة المحلية التي قامت بهدم أحياء إسلامية بأكملها بحجة إعادة تخطيط الأحياء وكثير من بنايات الوقف الإسلامية قد تم تأجيرها لأفراد أو مؤسسات قد غيرت من وظيفة الوقف فالمساجد قد تحولت إلى مطاعم أو محلات تجارية أو حتى خمارات (مسجد قيسارية).

إن المعالم الإسلامية في إسرائيل تتعرض لعمليات تهويد واضحة وبقدر هائل من الجرأة، بينما إخواننا الفلسطينيون يموتون ليل نهار وزعماءهم البواسل يتقاتلون ويدفعون بالشعب الفلسطيني نحو مزيد من القتل في سبيل السلطة التي لا يملكون من مقوماتها إلا بنادق توجه نحو صدور الفلسطينيين أنفسهم.

لكن تبقى المسؤولية الكبيرة على الحكام العرب، الذين يتصورون أن قضية فلسطين بمثابة قضية تاريخية سوف يحال أمرها إلى أجيال قادمة لعلهم يفلحون فيما فشلوا فيه هم. وعلى الجميع التسلح بضبط النفس!!.

د. محمد صابر عرب  
رئيس الهيئة العامة لدار الكتب  
والوثائق القومية المصرية

Email: [chairman@darelkotob.gov.eg](mailto:chairman@darelkotob.gov.eg)